مع الصابوني وتحقيقه في كتاب معاني القرآن

د. محمد محمود زوين*

المقدمة:

التحقيق علم وفن، علم له قواعده وأصوله، وفن له مزاياه وخصائصه، وقد أخذ فن التحقيق مكانا رائقا في المكتبة العربية، وحيزا واسعا من نشاطات الباحثين حتى استكمل حلقاته في جانبين:

الأول: نظّر لقواعد التحقيق وكيفياته، ووظيفة المحقق وشرائطه، ومن بين أهم المؤلفات في ذلك: محاضرات المستشرق الألماني براجستراسر التي نشرها د. محمد حمدي البكري بعنوان: "أصول نقد النصوص ونشر الكتب" وتحقيق النصوص ونشرها للدكتور محمد عبد السلام هارون، ومناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين للدكتور رمضان عبد التواب، وقواعد تحقيق المخطوطات للدكتور صلاح الدين المنجد، وغيرها من الكتب. وقد سعت إلى بناء أسس العمل في التحقيق وقواعده.

الثاني: يتعلق بصدور بعض كتب التراث العربي محقَّقة تحقيقا علميا رصينا، أصبحت مثالا يقتدى به، ومرآة للجانب الأول- التنظيري- ولنا في ما حققه الدكتور محمد عبد السلام هارون، ومحمود محمد شاكر والدكتور علي جواد الطاهر، وغيرهم شاهد على ذلك.

وإذا وقفنا، عند ظاهرة المستدركات على المحققين، أو نقد بعض الأعمال التحقيقية، وأعني بذلك ما نشره الأستاذ الدكتور علي جواد الطاهر من مقالات جمعها في ما بعد في كتابين: الأول تعليقات على التحقيقات، والثاني فوات المحققين، فإننا نضيف جانبا ثالثا لحلقات فن التحقيق في المكتبة العربية.

ومهما يكن الأمر، فقد تآزر الجانب النظري والعملي والنقدي في إرساء قواعد فن التحقيق

* كاتب من العراق

وبنائها، وإجلاء صوره، وإبراز معالمه، ومع كلّه هذا يبقى التحقيق فن الخاصة من المحققين والباحثين. ولعله، في ما يبدو، سهل يسير يستطيع ارتياده أي كان، الا أنه عكس ذلك تماما، فإذا كان ناقد الشعر ينبغي أن يكون شاعرا ونصف شاعر - على قول نقادنا القدامى - فالمحقق في أقل إمكانية يجب أن يكون بمستوى ثقافة المؤلف أو المؤلف لكي يكون جسرا وصلة بين المؤلف والقارئ يوصل أحدهما إلى الآخر، وينقل ما أراده المؤلف من تصنيفه.

ليس في وسع هذه الوريقات أن تتحدث عن أصول التحقيق وشرائط المحقق، لكنها سعت إلى تأكيد تلك الخطوات التي ابتدأها المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر في الاستدراك على المحققين بما فاتهم، والتنبيه عما غفلوا عنه، ومن هنا جاء وقوفي مع الشيخ محمد علي الصابوني وتحقيقه أحد كتب التراث، وهو كتاب" معاني القرآن" لأبي جعفر النحاس(ت ٣٣٨هـ)؛ إذ آلمني وهالني كثرة وقوع المحقق في هفوات لا تخفى على القارىء فضلا عن الباحث، وأغلبها بل جلها تقع مسؤوليته على الصابوني ومركز إحياء التراث الذي نشر الكتاب.

توطئة

صدر كتاب " معاني القرآن الكريم" محقّقا عن مركز إحياء التراث الاسلامي في جامعة "أم القرى" في المملكة العربية السعودية بتحقيق الشيخ محمد علي الصابوني في أجزاء ستة عام١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، وقد راجعه عدد من الأساتذة في المركز كما جاء في تقديم الكتاب للدكتور مصطفى عبد الواحد، مدير مركز إحياء التراث. وعلى الرغم من البحث والتقصي عن طبعة ثانية للكتاب إلا أننا لم نعثر على غير الطبعة الأولى. وعلى أية حال فقد حاول المحقق جاهدا إخراج هذه الطبعة من الكتاب بصورة تنال بها قبول القراء، فسعى إلى إقامة بعض النصوص التي أصابها الخرم، والطمس، وصوّب بعض التحريفات والتصحيفات، وهو بذلك قدّم لنا جهدا جيدا كاد يرقى به موضعا يليق بموضوع الكتاب ومكانة النحاس وجهوده العلمية، لولا ما ظهر من هفوات هنا وهناك أسبغت على التحقيق طابعا غيّر وجهته، وأخذه بعيدا عن غاية التحقيق وهدفه.

و مهما يكن من أمر، فقد قدّم لنا الصابوني، في مقدمته للكتاب، شيئا عن النحاس ونسبه، ولقبه، ومولده ونشأته، والحياة العلمية في عصره، وذكر شيوخه وتلامذته، وشواهد من آرائه العلمية، وقائمة بمؤلفاته، وحادثة وفاته، وثناء العلماء عليه، وختم ذلك ببعض المصادر التي ترجمت له.

المحور الأول: مخطوط الكتاب وعنوانه

تفتقر مكتبات العالم لمخطوط الكتاب كاملا، وما وجد منه عبارة عن جزئين ملفّقين يختلف أحدهما عن الآخر في الهيئة والمكان، فالجزء الأول منهما تابع لدار الكتب المصرية في القاهرة تحت رقم(٣٨٥) تفسير، والجزء الثاني من مصورات مكتبة كوبريلي في تركيا تحت رقم(٣٥٠) تفسير، الجزء الأول من المخطوط، يختلف في نوع الخط ووضوحه، عن الجزء الثاني الذي جاء بخط نفيس واضح، ذكر المحقق أنه كتب في عهد الخلفاء والسلاطين العثمانيين، ولا يعلم من أين استقى المحقق هذه المعلومة فلم يذكر لنا ما يؤكد ذلك.

وتحقيق كتاب، في بابه كـ"معاني القرآن" وسط معوّق كبير يتمثل بوجود مخطوط ملفق، ناقص، مختلف الأجزاء، يتطلب دقة ومسؤولية تحتم على المحقق تفحص كل ما يحيط بالمخطوط، والإفادة منه قدر الامكان في توثيق العلاقة بين المخطوطين ،وبيان كل جزء منه يكمل في نهج المؤلف وأسلوبه، وأنهما(أي الجزئين) قد نقلا عن الأصل المنسوب للنحاس، لكننا نجد المحقق أهمل أمورا كثيرة تعينه على عمله وتيسر المهمة عليه، فضلا عن ذلك، فإنه ترك التعريف بقياس جزئي المخطوط، وعدد الأسطر في كل لوحة، ومتوسط عدد الكلمات بالنسبة للمخطوط الثاني، وأهمل الإشارة إلى الممتلكات[٢] والختوم[٣] الموجودة على صور المخطوط[٤]. وكل ما فات المحقق ذكره يمثل منهجا علميا في التحقيق تتوجب الإفادة منه.

ومما زاد أهمية هذه المعلومات وغيرها خلو المخطوط الملفّق من ذكر زمن النسخ، فضلا عن اسم الناسخ، ولم يقدم الصابوني لنا ما يشير إلى وقت كتابة المخطوط الملفّق سوى ما قاله عن الجزء الأول: إن خطّه قديم، وعن الأخر: إنه كتب في عهد الخلفاء والسلاطين العثمانيين، ولم يدعم رأيه هذا بدليل، فهل اكتفى بالتخمين والظن في تحديد زمن النسخ، أو سار على منهج علمي يصف لنا فيه هذا الزعم؟

وأعتقد بأن المحقق قنع بالنظر المجرد للخط وأبدى فيه رأيه. فهو قد ترك التعريف والدراسة في ما يتعلق بنوع الخط ونوع المداد ولونه، ونوع الورق ولونه، فهذه المعلومات تعينه بعد اختبارها على تحديد زمن المخطوط الملفق، فضلا عن وصف أوجه التقارب والتباعد بين أجزائه، لكننا نلحظ أن المحقق اكتفى بما يشير إلى كون المخطوط الملفق يرجع إلى النحاس، ولو تجاوزنا معه عقبة التوثيق الزمني للمخطوط أفما كان يجب على المحقق أن يكون أكثر حرصا على ما أثبته النساخ من معلومات جانبية أو هامشية على لوحات المخطوط، وترك الاستهانة

بالمعلومات- المبعثرة- بشكل أو بآخر على المخطوط، وتعامل بجدية مع ذلك كلّه؟ وهذا من صميم عمله وبإهماله له يضيع على نفسه وعلى القارئ ما يصبو إليه. واليك شاهد على ذلك. ترك الشيخ الصابوني الإشارة الواضحة، في مقدمته إلى أن المخطوط الملفق مقسم إلى أجزاء أو مجلدات في أصل تأليفه، أو أن ذلك من عمل النساخ، وهذا ما استقيناه، من صور المخطوط التي أثبتها في الكتاب[٥]، ففي صورة اللوحة الأخيرة من مخطوط دار الكتب تجد عبارة: " تم الجزء الأول" [٦] ولم يثبت المحقق هذه العبارة في المتن وإنما ساقها في الهامش[٧] على حين أن التحقيق يفرض عليه إثباتها في المتن والإشارة في الهامش إلى أن الكتاب مقسم إلى أجزاء. ويؤيد ذلك ما كتب على اللوحة الأخيرة من مخطوط كوبريلي في نهاية سورة الفتح:" وهو آخر المجلد الثالث ويتلوه في الذي يليه إن شاء الله وبه العون والقوة سورة الحجرات وصلى الله على سيدنا محمد رسوله وعلى آله وصحبه وسلم"[٨]، وقد تبدو هذه المعلومة غير جديرة بالاهتمام من المحقق فأهملها، ولم يثبتها في كتابه، لكن إهمالها أوقعه في وهم، وجعله يظن أن الكتاب غير مكتمل التأليف، فقال في نهاية تحقيقه للكتاب:"إلى نهاية سورة الفتح تنتهي المخطوطة التي بين أيدينا، وهي المخطوطة الوحيدة كما أسلفنا، وبذلك ينتهي الكتاب، ولا ندري هل أكمل المصنف تفسير السور أم اكتفى بهذا القدر من الكتاب العزيز"[٩]. وهذا الكلام يناقض القول في آخر المخطوط، ولو أدام المحقق النظر في هذه المعلومات الجانبية أو في آخر لوحات المخطوط لما قال ذلك. ولو كان الصابوني جاداً في البحث عن نهاية الكتاب وإكماله من المؤلف لوجد ذلك في أحد المصادر التي أثبتها في ترجمة النحاس[١٠].

وعلى أية حال، فقد اعتقد المحقق بما يشير إلى كون المخطوط الملفق يرجع للنحاس وأن عنوانه:" معاني القرآن الكريم"، والحق أن هذا العنوان قد نسبه بعض المترجمين للنحاس، كما نسب بعضهم له تفسير القرآن[١١] وجمع ابن خلكان نسبة الكتابين له معا[١٢]. ولو راجعنا صور المخطوط لوجدنا أن الجزء الأول منه يحمل على غلافه بعض عنوان الكتاب، وقد أصاب أوله الطمس وتعدى على آخره المداد، واعتقد بأن ما يظهر من ذلك كله هو "تفسير القرآن، وتأليف أبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحوي النحاس"[١٣]. وفي الجزء الآخر تجد في أعلى اللوحة الثانية[١٤] منه بخط مغاير ما نصه :"تفسير النحاس هو أبو جعفر بن محمد المقرئ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، قصد فيه الإعراب لكن ذكر القراءات التي يحتاج أن يبين إعرابها والعلل فيها وما يحتاج فيه من معانٍ". وبعده كتب "من أسامي الكتب". ويبدو أن هذا نص مقتبس من كشف الظنون[١٥] استعان به المفهرسون في مكتبة كوبريلي أو غيرها لتحديد

عنوان الكتاب. إذن فما هو موجود على المخطوط الملفق لا يوحي بعنوان الكتاب المثبت، ولا نعلم من أين انتخب الصابوني هذا العنوان:" معاني القرآن الكريم، " أمن الكتب التي ترجمت للنحاس أم من مادة الكتاب وفيها ما يدل على ذلك؟ لم يظهر لنا المحقق أي جهد في تحقيق عنوان الكتاب، وهذا من أصول مهماته وهو ميسّر له وأمام عينيه فكيف ذاك وأين؟.أشار الصابوني إلى أن مخطوط كبريلي يحمل رواية الكتاب[١٦]، ولو تقصينا عنها لوجدنا للكتاب روايتين نص عليهما ابن خير في فهرسه مع عنوان الكتاب" العالم والمتعلم في معاني القرآن"[١٧] ورواية المخطوط التي ذكرها المحقق جزء من رواية ابن خير، ومن العجيب أن الصابوني يضع كتاب ابن خير ضمن المصادر التي ترجمت للنحاس في مقدمته[١٨]، ما يدل على تطابق روايتي الكتاب(رواية المخطوط ورواية ابن خير) أن بعض العنوان الذي ذكره ابن خير جاء في مقدمة النحاس التي بيّن فيها منهجه فقال:"قصدت في هذا الكتاب تفسير المعاني والغريب،...، وأشرح ذلك حتى يبينه المتعلم وينتفع به كما ينتفع العالم بتوفيق الله وتسديده" [١٩]. ومعلوم أن أكثر المؤلفين يذكرون جزءا من عنوان مؤلفاتهم في مقدماتهم، وهذا ما فعله أبو جعفر النحاس. وإذا كان عنوان الكتاب، في ما أثبته الصابوني، يدل على مادة الكتاب، وهو على شق من الصواب، الا أن الأمانة العلمية تفرض عليه إعطاء الكتاب اسمه كما أراد المؤلف لا كما انتخب الصابوني. أخلص من ذلك إلى أن المحقق أهمل ذكر معلومات مفيدة عن المخطوط، كما ترك التحقيق والتثبّت من زمنه، وأغفل التحقيق في عنوان الكتاب.

المحور الثاني: العناية بالنص والاقتباس

من المبادئ العامة والمهمة في عمل المحقق العناية بالنص، وتصحيح الكلمات التي يصيبها التصحيف والتحريف، فضلا عن إقامة الألفاظ التي يكتنفها الطمس، والتوفيق بين السياقات التي يعدو عليها سقط الألفاظ بما يتناسب وهدف المؤلف ومراده من كتابه، وفاء لشرائط التحقيق العلمي. ولقد حاول الصابوني أن يقدم لنا نصا مقبولا للقراءة مؤلف السياق، وإن كان على حساب متن المخطوط، لكنه نسي أن ما يفعله تجاوز على النص، والتوفيق بين سياقات الكلام من دون أن يكون ذلك كلام المؤلف(النحاس) أو مراده لا يكون تحقيقا، وإنما هو شيء آخر، والتحقيق إخراج النص كما أراده مؤلفه أو بصورة أقرب إلى ذلك، لا نزيد على النص أو مما ليس منه، فيكون حينها أفضل من نص المؤلف، أو أحسن في عين القارئ، ففي هذا تجاوز واضح لشرائط العمل العلمي الرصين وخيانة للأمانة العلمية، وهي أصل عمل المحقق.

وفي كتاب "معاني القرآن"، نجد هذا، ولنا في قوله عز وعلا شاهد:(**انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين**)[القصص/ ٥٦]، يثبت المحقق في الهامش ما يأتي :"سقط تفسير الآية من الأصل وأثبتناه من تفسير ابن كثير، وهو ما بين الحاصرتين"[٢٠] ويضع في متن الكتاب بين قوسين نص ابن كثير(٧٧٤هـ) قال:" أي الله أعلم بمن يستحق الهداية ممن يستحق الغواية، ولله الحكمة البالغة"[٢١]. نقف عند عمل المحقق هذا ونتساءل: هل يجوز أن ينقل كلام مفسر آخر لم يشر إلى رأي النحاس، أو لم يأخذ عنه لا من قريب ولا من بعيد، ثم يوافق بينه وبين نص النحاس وما بين المفسرين أكثر من ثلاثة قرون؟ وإذا تجاوزنا ذلك فهل يعقل من الصابوني وضع نص ابن كثير في متن الكتاب وكأنه جزء من كلام النحاس؟ ولو ارتضينا ذلك منه أيضا، هل يجوز أن يتلاعب المحقق بالنص المقتبس زيادة ونقصا حسبما يريد؟ ولو رجعنا إلى نص ابن كثير في تفسيره لوجدنا . "أي هو أعلم بمن يستحق الهداية ممن يستحق الغواية"[٢٢]، وليس فيه بعد ذلك مما أضافه المحقق إلى النص، أليس ذلك استهانة بالأمانة العلمية وخرق لقاعدتها.

ويبقى أن نشير إلى أن هذه الآية تقع ضمن الجزء الثاني من المخطوط(كوبريلي) وهي كما قال المحقق:" كتبت بخط نفيس ممتاز، في غاية الوضوح والجمال تدل على عناية فائقة بكتاب الله العزيز، في عهد السلاطين والخلفاء العثمانيين)[٢٣]، ولم يشر المحقق إلى وقوع أي سقط أو طمس فيها، وهي في ما تبدو ومن صور لوحاتها جيدة الحال، فإذا كان بعض السقطات والعيوب فلم أهمل ذكرها؟

وإذا تحريت عن عمل المحقق في مكان آخر من الكتاب تجد أنه يكرر ما فعله سابقا، ولكن هذه المرة مع نص تفسير الطبري(٣١٠هـ) عوّض به سقطا آخر أصاب المخطوط في تفسير

قوله سبحانه:(**ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضرا ولا يظلم ربك أحدا**)[الكهف/ ٤٩]. وضع الصابوني، في الكتاب، بين قوسين كبيرين ما يأتي :"أي تراهم خائفين وجلين مما فيه من أعمالهم السيئة، ويقولون. ما شأن هذا الكتاب لا يبقي صغيرة من ذنوبنا ولا كبيرة الا لفظها وضبطها"[٢٤] ثم يثبت في الهامش الآتي: " ما بين الحاصرتين سقط من المخطوط، وهو تفسير للآية الكريمة التي أوردها المصنف وقد أثبتناها من تفسير الطبري"[٢٥]. ثم يهمل الإشارة إلى موضع الاقتباس من التفسير فلا رقم للجزء أو الصفحة.

وفي هذا المكان يخطىء المحقق إذ ينقل الكلام عمن هو سابق عن المؤلف(النحاس) ويضعه في متن الكتاب، فما الذي سوّغ له ذلك؟ هل نقل النحاس شيئا عن الطبري حتى يعوّض به هذا النص الساقط؟ وهل تأثر النحاس في كتابه هذا تفسير الطبري فيعوّض المحقق من النص ما يشاء؟ لا هذا ولا ذاك، إنما أراد الصابوني أن يقدّم للقارىء نصا مفسرا كاملا كيفما أراد من دون مراعاة لمقام التحقيق العلمي، ولو استحسن ذلك القارىء والباحث فرضا فهل يرتضي أن يشوّه النص المقتبس من تفسير الطبري تقديما وتأخيرا وزيادة وحذفا، واليك النص في "جامع البيان" لتقارنه مع ما أثبته المحقق، يقول الطبري في تفسيره للآية الكريمة: "فترى المجرمين المشركين بالله مشفقين، يقول: خائفين مما فيه مكتوب من أعمالهم السيئة التي عملوها في الدنيا في ذلك أن يؤخذوا بها" [٢٦]. وبعد سبعة عشر سطرا يعلّق الطبري على قوله تعالى{**يا ويلنا مالهذا الكتاب...**} بقوله:"يقول لا يبقي صغيرة من ذنوبنا وأعمالنا ولا كبيرة منها(إلا أحصاها) يقول: إلا حفظها) [٢٧]. يظهر أن هذا النص في متن الكتاب نص الصابوني، وهو نتاج تلاعبه لا نص الطبري، وهو في هذا يبتعد" عن الدقة والموضوعية في اقتباس النصوص، فضلا عن روح الأمانة العلمية التي تقتضيها طبيعة التحقيق العلمي الرصين"[٢٨].

أعود فأكرر أن الذي حدا بالصابوني إلى ذلك جهله بالخطأ التحقيقي في نقل النصوص من مصادر سبقت النحاس أو تلته من دون أن يكون للمؤلف أدنى إشارة أو ذكر لها، وقد تكرر ذلك مرارا في الكتاب، ولعل تعليل هذا الخطأ في الاقتباس، في ذهن المحقق، أنه أراد أن يتم المعنى أو يكمل السقطات من تفسير النحاس، ما جعله ينقل النصوص من كتب القرطبي والنحاس في" أعراب القرآن" وهذا كله في نظر الباحث غير صحيح، وقد سوّغ المحقق نقله عن الطبري مثلا أنه كثير النقل عن أبي جعفر النحاس، وهذا لا يعطي الصابوني العذر في نقله؛ إذ أن كتاب القرطبي جامع لآراء ثلة من العلماء وأصحاب المصنفات، ولم ينقل فيه عن النحاس وحده، نعم يصح النقل عنه إذا كان الموضع المشار إليه فيه نص النحاس، وهو جزء من كتابه معاني القرآن، ولا سيما أن القرطبي قد ذكر معاني القرآن للنحاس في بعض المواضع[٢٩] ولكننا لا نستطيع أن ننقل في كل موضع سقطت فيها الآيات من المخطوط عن القرطبي ونذهب إلى أنه اعتمد كثيرا على النحاس من دون أية إشارة لذلك، فلربما أخذ عن مصنفات النحاس الأخرى غير معاني القرآن، فهل يعقل أن نضعها في معاني القرآن ونشير إلى أنه كثيرا ما ينقل عنه؟! وكذا الحال في بقية المصادر ولا سيما ما يتعلق منها بكتب النحاس الأخرى[٣٠]؛ لأن فعل ذلك فيه تجاوز على النص في معاني القرآن، ولا أعلم كيف يتدارك المحقق ذلك إن وجدت في يوم ما

نسخة كاملة لمعاني القرآن أو نجد من ينقل بعض الفقرات الضائعة بالسقط في كتب أخرى مقتبسة من معاني القرآن ونحن قد عوضنا عنها من مصادر مختلفة وأثبتناها في المتن. وإذا كان لا بد من الاقتباس من المصادر التي ذكرها المحقق خطأ فيكون الهامش المكان المناسب لها، والرأي عندي ألا ضرورة لذلك في جميع الأحوال.

المحور الثالث: التحقيق وموضوعية المحقق

التّحقيق عمل موضوعي مسؤول يحتم على الباحث السّمو فوق نوازعه الذاتية، وعلاقاته المذهبية أو الطائفية، وصفة المحقّق الباحث الأمين الإلتزام بقواعد التحقيق وشرائطه، وإخراج المخطوط كما أراده صاحبه أو بصورة أقرب لذلك، وعدم إطلاق الأحكام جزافا وإلقاء الكلام هذرا من دون أن يكون لكل قول دليل، ولكل حكم برهان، فأساس التحقيق التوثيق، وإذا انتقض شرط التوثيق هزل عمل المحقق وضعف. وفي" معاني القرآن" نلحظ المحقق يقف عند أسباب نزول الآيات ويشير إلى تاريخها ورجالها، لكنه لم يكن في ذلك موفقا لأسباب تبدو للقارىء من خلال مسيرته في مطالعة أجزاء الكتاب، وعلى أية حال فقد وقف الصابوني عند الآية الكريم ﴿**إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم...**﴾ (١٥٥/ آل عمران)، وقد همّش المحقق على كلام النحاس في الآية بما يأتي"... إن الصحابة الكبار فرّوا يوم أحد، كعثمان وعلي، والفرار من الزحف كبيرة من الكبائر..."[٣١].

والحق أن كلام المحقق يجب أن يسند ويوثق بوصفه عملا علميا، وهو مسؤول عنه لأنه جزء من وثيقة تاريخية، لكنك تجد الصابوني أطلق القول إطلاقا من دون سند صحيح له في ذلك، فقد أضاف من عنده الإمام علي(عليه السلام) إلى من فرّ يوم أحد، وهذا في حد ذاته مناقض لجميع النصوص التاريخية، والأحاديث النبوية، وما عرف عن الإمام علي(عليه السلام) من خصال لا تخفى على البعيد والقريب من ثبات في الحروب، والمبادرة في التضحية من أجل دين الله ورسوله صلوات الله عليه، وإذا فات المحقق ذلك فان له في ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس(رضي الله عنه) من خصال الإمام علي خير تذكير إذ قال: "لعلي أربع خصال ليست لأحد، هو أول عربي وأعجمي صلى مع رسول الله" صلى الله عليه وآله" وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، والذي صبر معه يوم المهراس*وهو الذي غسله وأدخله قبره"[٣٢].

وإذا أحسنّا الظن بالمحقق وقلنا: إن ذلك كان سهو قلم، أو غفلة فكر، فلا أظن أنني قادر على

إقناع القارىء طويلا بذلك، ففي بعض حديث النحاس يروي عن الإمام علي(عليه السلام) حديثا ويعقّب عليه يقوله: (صلوات الله عليه)[٣٣] فيضع المحقق هامشا في أسفل الصفحة"لا ينبغي أن يقال عن علي صلوات الله عليه لأن هذا خاص بالأنبياء وإنما يقال: رضي الله عنه، كما يقال لسائر الصحابة الكرام" [٣٤]. وأتساءل عن فائدة كلام المحقق هنا وصحة ما ذهب إليه؟ فلا أجده قد أضاف شيئا مفيدا لمتن الكتاب، بل عارض موقف المؤلف وأراد نقض كلامه فأبدى بعض ما في نفسه، وأشغل القارىء عن غاية الكتاب، وهو في كلا الحالتين غير محق، وقد سمع بالصلاة التامة على أهل البيت وعلي منهم(عليه السلام) وهو بنفسه يسند هذه الصلاة في معاني القرآن[٣٥]، وإذا كان الصابوني موضوعيا في ما ادعاه في عدم جواز الصلاة على أحد من الصحابة، فلم ارتضى قول النحاس عن حمزة(عليه السلام) عم النبي(صلى الله عليه آله): "صلوات الله على حمزة" في الجزء نفسه في موضع سبق ذلك، ولا أعلم من أين جاء الصابوني بهذه الخصوصية للصلاة على الأنبياء فقط، والله تعالى ذكره جعلها في كتابه المجيد تختصّ بالصابرين، قال تعالى: (**الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانأ إليه راجعون* أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون**)[١٥٦و ١٥٧ البقرة]، فأين الموضوعية في التحقيق؟ وكيف تتلاءم مع انتخاب التعليقات وإطلاق الآراء جزافا؟ وعلى الرغم من ذلك، فقد اتّخذ الصابوني من "معاني القرآن" مكانا للشتم وسباب المذاهب التي تخالفه وقاد حملة للطائفية فيه[٣٧] وكأن الكتاب يخص المحقق ومن هو على عقيدته، لا كما أراد مؤلفه منه خدمة كتاب الله المجيد ولغته الكريمة. وإذا كان الصابوني ممن يختص بالمنازعات والخلافات- وما كنت أظنه كذلك- فليس في كتب الدراسات القرآنية مكان له، فالقرآن يدعو للوحدة، وكتاب النحاس على ما فيه من حشد للآراء المختلفة ولعلماء الإسلام بأجمعهم لم يكن يوحي على ما فيه من آراء عديدة الا بوحدة الكلمة وغايته معرفة مراد كلام الله العزيز، وإذا بالصابوني(المحقق) ينأى به عن هدفه ويشغل القارىء بما يثير من نعرات، وهذا بعيد عن عمل المحقق بل يناقض أمانته وموضوعيته. وما وقف الصابوني وقفاته من بعض الصحابة المنتجبين(رضي الله عنهم) الا ليرضي هوى في نفسه، ويثير أسباب التفرقة والخلافات، وفي هذا استهتار بجميع التقاليد العلمية، والأعراف الأدبية في التأليف، ولولا رغبة البحث عن التنزه عن نقل سبابه وشتائمه لتحدث عن ذلك بالتفصيل لكنه آثر الإشارة التي تغني عن التصريح[٣٨].

الهوامش:

(١) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٧-٤٠

(٢) على لوحة غلاف مخطوط دار الكتب خمسة تملّكات بعضها واضح، وفي اللوحة الأخيرة من مخطوط كبريلي تملك واحد، فضلا عن شهادة سماع الكتاب وقراءته في آخر المخطوط، وجاءت بعض الأسماء فيها ضمن الرواية الكتاب عن ابن خير في فهرسته.

(٣) تظهر بعض الأختام على غلاف مخطوط دار الكتب فضلا عن اللوحة الأخيرة، وكذا الحال بالنسبة للجزء الآخر من المخطوط.

(٤) ظ/ الملحق الخاص بصورة المخطوط. ص(أ)، (د)، (و)، (ح).

(٥) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٣٣-٤٠.

(٦) ظ/ الملحق ص(د)

(٧) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٣٦٧

(٨) ظ/ الملحق/ ص(ج)

(٩) ظ/ معاني القرآن/ ٦/ ٥١٨

(١٠) ظ/ إعراب القرآن/ ١/ ٣٧، ويتأكد إكمال النحاس كتابه معاني القرآن من خلال بعض الإشارات إليه في إعراب القرآن بعد سورة الفتح

(١١) ظ/ الدراسات اللغوية والنحوية في مصر/ ٤٣٤

(١٢) ظ/ وفيات الأعيان/ ١/ ٩٩ و١٠٠

(١٣) ظ/ الملحق ص(أ)

(١٤) ظ/ الملحق ص(و)

(١٥) ظ/ كشف الظنون/ ١/ ٤٦٠

(١٦) ظ/ معاني القرآن/ ٤/ ٣٧١

(١٧) فهرست ما رواه عن شيوخه/ ٦٥

(١٨) ظ/ : معاني القرآن/ ١/ ٣١

(١٩) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٤٢و٤٣

(٢٠) ظ/ معاني القرآن/ ٥/ ١٨٩، الهامش

(٢١) المصدر نفسه/ ٥/ ١٨٩

(٢٢) تفسير القرآن العظيم/ ٥/ ٢٩٠

(٢٣) معاني القرآن/ ١/ ٢٧

(٢٤) معاني القرآن/ ٤/ ٢٥٣

(٢٥) المصدر نفسه

(٢٦) جامع البيان/ ٩/ ٢٥٨

(٢٧) المصدر نفسه

(٢٨) أبو جعفر النحاس في كتابه معاني القرآن/ ٨

(٢٩) ظ/ الجامع لأحكام القرآن/ ٣/ ١٤٨/ ١٠/ ٣٩٨/ ١٥/ ١٧٥

(٣٠) ظ/ مواضع أخرى فيها مصادر متنوعة وأثبتها في المتن: ٣/ ٢٣٧، ٤/ ٢٢٤، ٤٤٣، ٤٤٤، ٥/ ١٧٢، ٣٧٤، ٤٨٧، ٦/ ٣٧٧، ٤٢٤- ٤٢٥.

(٣١) معاني القرآن/ ١/ ٥٠٠

*- وفي رواية المحب الطبري:" وهو الذي صبر معه يوم فرّ عنه غيره"، الرياض النضرة/ ٢/ ٢٠٢

(٣٢) المستدرك/ ٣/ ١١١، أسد الغابة/ ٤/ ٢٠، نور الأبصار/ ٧٨، تفسير الكبير/ ٩/ ٥٠- ٥١ الجامع لأحكام القرآن/ ٤/ ٢٤٤.

(٣٣) معاني القرآن/ ٦/ ٣٣٩

(٣٤) المصدر نفسه

(٣٥) ظ/ معاني القرآن/ ٥/ ٣٧٤- ٣٧٥

(٣٦) معاني القرآن/ ٦/ ١٤٧

(٣٧) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٤٧٨، ٢/ ٦٠، ٣/ ٢٤٨، ٣٨٣، فضلا عن ذلك فقد عارض كل رأي أثبته النحاس لبعض الآراء التي تخالفه وتقترب من آراء غيره من المذاهب.

(٣٨) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٣٥٤، ٢/ ٢٧٣، ٦/ ٣٠٩

(٣٩) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٣٥٤، ٤٧٨/ ٢/ ١٣- ١٤، ٢٧٣، ٣/ ٢٤٨، ٣٨٣، ٦/ ٣٠٩

(٤٠) معاني القرآن/ ١/ ٦

(٤١) معاني القرآن/ ١/ ٤١

(٤٢) ظ/ على سبيل المثال/ معاني القرآن/ ١/ ١١٨، ١٣٥، وأيضا ترجمة ابن كيسان في ما يأتي: ١/ ٥٨، ٧٩، ٨٩، ٩٩، ٢٦٠، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣/ ٨٥، ٨٧، ٦/ ٤٩٥، وهكذا مع بقية أعلام اللغة والنحو

(٤٣) مثال ذلك معاني القرآن للأخفش، الذي حققه الدكتور عبد الأمير الورد، فقد ترك تحقيقه إلى تحقيق الدكتور فائز فارس.

(٤٤) ظ/ في هذا الشأن/ معاني القرآن/ ٢/ ٢٠٥، ٣/ ٤٠١، ٤/ ٢٤٢، وغيرها

(٤٥) ظ/ معاني القرآن/ ١/ ٣١.

منتدى

المنهاج

الدين والعلم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المشاركون: أ. علي رضا شجاعي زند

د. أبـو الفـضـل سـاجـدي

الشيخ محمد حسن زراقط

الشيخ علي ربّاني الكلبيكاني